

متابعة

تقارير «السفير» عن المخالفات عند التفتيش والنيابة العامة وكسارات عين دارة إلى «تسوية»

سامر الحسيني

توالت ردود الفعل على ما نشرته «السفير» حول فضائح ملف المقالع والكسارات، فبعد ان أرسل وزير الداخلية زياد بارود كتابين في 19/5/2010 الى هيئة التفتيش المركزي والمفتشية العامة لقوى الامن الداخلي مرفقة بمقال «السفير» في 18/5/2010 لتكليف من يلزم إجراء التحقيقات اللازمة في موضوع فضائح سير عمل المقالع والكسارات والمرامل بناء على ما نشر. وبعد أن أرسل قائد الدرك كتابا مماثلا الى الوحدات في المناطق والاستقصاء، حول رئيس لجنة البيئة النيابية النائب مروان حمادة ما نشرته «السفير» ايضا في 8/6/2010 من وثائق تبين كيف تتعامل الادارة في البيئة مع طلبات الترخيص لمسؤولين، الى النيابة العامة .

في الاطار نفسه، اتخذت مشاكل القطاع في البقاع بعدا خطيرا بعد ان تم استغلالها طائفا، ان من ناحية أصحاب التراخيص الدهرية (25 سنة كما يقال)، او من ناحية غير المرخصين. وقد حان الوقت لان تضع الدولة، عبر وزاراتها المعنية، يدها على القضية في هذه المنطقة وفي كل لبنان . مصادر في «حزب البيئة اللبناني» شاركت في إعداد الدراسة الشاملة لهذا القطاع وطرق ادارته، ذكرت بمقترحاتها السابقة، التي لو تم تبنيها لما وصلت الأمور إلى ما وصلت إليه الآن من صراع على المصالح، وتسابق على الاستفادة من «الذهب الأبيض» على حساب الطبيعة والخزينة معا. وقد تمحورت هذه الاقتراحات حول حصر الاستثمار في مشاعات الدولة واعتماد قانون جديد وشامل وحماية هذه الاستثمارات، لتكون خزينة الدولة هي المستفيد الاكبر .

رئيس المجلس الوطني للمقالع والكسارات وزير البيئة محمد رحال، أكد لـ«السفير» إصراره على تنظيم هذا القطاع بالرغم من كل هذا التهويل. وكشف لـ«السفير» انه رفض امس توصية لجنة الاشغال العامة والنقل النيابية بتمديد المهل الادارية. وناشد أصحاب المقالع والكسارات المعترضة ان يتقدموا بطلبات تراخيص قانونية بدل التظاهر وممارسة الضغوط. معتبرا ان التراخيص القانونية هي الضمانة لحفظ حقوقهم وحقوق الخزينة من خلال رسوم التراخيص والضريبة على الامتار المكعبة المستخرجة، بالإضافة الى الكفالة المصرفية المتوجب دفعها والمقدرة بمئة مليون ليرة، لضمان حسن سير العمل والالتزام بالشروط لناحية إعادة تأهيل الموقع وعدم تركه مشوهاً كما يحصل الآن. وكشف رحال ايضا عن نيته تكليف شركة خاصة متخصصة فنيا لمراقبة هذه الاجراءات ومدى تطبيق القوانين والشروط .

ح . م .

البقاع - سامر الحسيني

مرة جديدة يعود الصراع لفرض سيطرة بدعة المهل الادارية لعمل الكسارات، وتعود قوى الامر الواقع محاولة فرض سلطتها على كل القرارات الرسمية والمخططات التوجيهية التي لم تسقط بعد بالضربة القاضية من أول جولة، كما كان يحصل تاريخيا .

بالامس وعدوا أصحاب الكسارات في منطقة عين دارة بحل يعيد العمل الى كساراتهم وقد يتجاوز موضوع المهل الادارية الى اصدار رخص جديدة في منطقة عين دارة لعمل هذه الكسارات ووضع حد للتجاذب الطائفي الذي رافق «حرب البحص»، فكان لا بد من تدخل جهات سياسية لوقف امتداد هذه الشرارة الطائفية والوصول الى تسوية وان كانت على حساب البيئة والقرارات الرسمية .

الاتفاق الذي راج امس بين أصحاب الكسارات وفي الدوائر الرسمية في سرايا بعيدا يقضي بشقه الاول بعودة كسارات عائلة فتوش الى العمل بعد السماح لهم من قبل أصحاب الكسارات غير المرخصة بالمرور في أراضيهم والعمل، لكن بشرط عدم نقل أي من إنتاج الكسارات لحين تنفيذ الشق الثاني من الاتفاق الذي ينص على إصدار مهل ادارية جديدة لأصحاب هذه الكسارات فيعودون الى العمل ونقل الستوك هم وكسارات عائلة فتوش أو إصدار تراخيص جديدة .

من الوعود التي تلقاها أصحاب الكسارات في عين دارة، حسب ما يقول وسيم ابو غادر أحد أصحاب كسارة في عين دارة، إصدار رخص للكسارات المتوقفة عن العمل في المنطقة، حيث سيصار الى وضع حل نهائي لتلك الكسارت التي يبلغ عددها، وفق ابو غادر، ست كسارات وسيكون هذا الموضوع مدرجا على جلسة مجلس الوزراء الذي «سيسحب الفيتو السياسي أمام التراخيص المطلوبة لهذه الكسارات». وأكد ابو غادر ان هذه الكسارات مستوفية الشروط والمواصفات التي تخضع لها أي كسارة تعمل في منطقة ضره البيدر .

بعد سحب الفيتو السياسي يباشر المجلس الاعلى للكسارات والمقالع درس ملفات كسارات عين

دائرة تمهيدا لترخيصها وفق كما يقول ابو غادر .
بدوره اكد وزير البيئة محمد رحال أن موضوع المهل الادارية بات من المحرمات عنده ولن يوافق عليه
وحتى لو طرح في مجلس الوزراء حيث توقع الوزير رحال ان يطرح موضوع كسارات عين دائرة من خارج
جدول الاعمال، ليس من قبله بل من قبل آخرين .
يؤكد الوزير رحال أن أي كسارة مستوفية الشروط ستنال رخصتها ولا تسوية سياسية في هذا
الموضوع .

وقد تردد في المنطقة ان الطريق انفتح أمام الترخيص لكسارات عين دائرة بعد موافقة النائب وليد
جنبلاط على إعادة تحديد مساحة محمية الباروك التي توسعت مساحتها في السنوات الماضية حيث
طالت موقع الكسارات في عين دائرة، الأمر الذي أوقف الترخيص ومنعه. أما اليوم فبعد تصغير مساحة
محمية الباروك يبدو أنهم لم يعد هناك من مانع بيئي أو سياسي !
استمرار ردود الفعل

من جهة اخرى استمرت ردود الفعل على «حرب الكسارات» في منطقة البقاع وعلى كلام المطران
حداد أول من امس. فقد تأسف وزير المهجرين أكرم شهب في تصريح له امس لما سمعه من
المطران اندره حداد، وقد تبني اتهامات ساقها النائب فتوش «ضد جهات سياسية في الجبل باتت
معروفة». وقال: «كنت أنتظر من المطران، الذي نثق بحكمته ونحترمه ونقدره، أن يدقق قبل مؤتمره
الصحافي بما جرى وأن يسأل كل أبناء العاملين في عين دائرة، والجميع الى أي طائفة انتموا هم
أبناءؤه، وهذا ما نؤمن به ونريده، او ان ينتظر نتائج التحقيق». وأضاف: «على كل حال، فإني إذ أستنكر
الإشكال الذي حصل في كسارات عين دائرة، وأندد بالجهة المسببة، أيا كانت، وأدعو كما المطران
اندره حداد الى ان نعيش جميعا كلبنانيين في كنف دولة القانون والمؤسسات وتغليب منطلق الالفة
والتعايش. وان نحمي ارضنا وحجرنا وبشرنا من شرور تسكن فيها.»

كما صدر عن أمين الاعلام في تيار التوحيد بيان اعرب فيه عن اسفه حيال الموقف الذي عبر عنه
المطران حداد «الذي يحاول اثاره مشكلة مسيحية - درزية غير موجودة في منطقة الجبل». واكد
البيان على الشراكة في الجبل مستغربا تدخل المطران في «ملف مافيا الكسارات»، طالبا من الدولة
عبر وزيري الداخلية والبيئة وضع حد للفوضى في هذا الملف والترخيص ضمن القوانين .
كما أصدر «تجمع شباب عين دائرة» بيانا ناشد فيه مجلس الوزراء وقف كل اعمال الكسارات والمرامل
وجبالات الباطون ومشروع سد المياه في اكثر المناطق خصبا واخضرارا وغنى بالينابيع الجارية. وحمل
البيان المسؤولية بالدرجة الاولى لرئيس المجلس البلدي والمافيات على ما أسموه «المجزرة البيئية
الاجتماعية»، مقدرين جهود وزير البيئة محمد رحال، ومطالبين مجلس الوزراء بإنقاذ البلدة .